

مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية:

تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات

عبد الحفيظ بلقاضي

طالب باحث في سلك الدكتوراه



مقدمة:

إن المقاصد الشرعية تمثل روح الشريعة الإسلامية وجوهرها المكنون، فهي الغايات السامية التي قصدت الشريعة تحقيقها في حفظ مصالح العباد وصلاح دنياهم وآخرتهم، وإنها لأصل راسخ وبوصلة هادية تسترشد بها التشريعات في توجهاتها، لتظل وثيقة الصلة بالواقع متجددة بما يتلاءم مع حاجات البشر المتغيرة وتحدياتهم المتجددة عبر الزمان والمكان. وإذ كانت الشريعة الغراء رحمةً للعالمين، فإن المقاصد هي ميزان العدل وقاعدة التكافل ومنبع السعادة الفردية والجماعية.

وفي ظل عالم متسارع التحولات ومعقد التحديات، تبرز أهمية الاجتهاد المقاصدي كأداة حيوية لتحقيق المواءمة بين ثوابت النصوص الشرعية ومتغيرات الواقع، وبينما ترسخ النصوص القيم والمبادئ الكلية، فإن فهم المقاصد يفسح المجال أمام استنباط أحكام مرنة ومبتكرة لمواجهة مشكلات العصر المتجددة.

جميع الحقوق محفوظة ©



www.islamanar.com

أبحاث محكمة

عبد الحفيظ بلقاضي

مرونة الشريعة الإسلامية عبر
المقاصد الشرعية:
تحقيق التوازن بين الثوابت
والمتغيرات

لتنزيل البحث يمكن مسح الرمز التالي:



البريد الإلكتروني:

contact.islamanar@gmail.com

مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية: تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

فمن قضايا البيئة وتغير المناخ، إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتحديات التقنية؛ يجد الاجتهاد المقاصدي في هذه الميادين سبيلا لإبداع فقهي لا يخرج عن حدود الشريعة وضوابطها.

واليوم، تواجه الأمة الإسلامية أزمات مركبة تستلزم رؤية فقهية مستنيرة تستوعب تعقيدات الواقع، وتبتكر حلولاً تنطلق من مقاصد الشريعة، مثل قضايا البيئة التي تتطلب اجتهادا مقاصديا يربط بين المصلحة العامة في الحفاظ على الأرض ومقصد حفظ النفس والنسل، وكذلك الأزمات الاقتصادية التي تفرض ابتكار حلول قائمة على العدل الاجتماعي وصيانة الكرامة الإنسانية.

في هذا الإطار، يسعى هذا المقال إلى استجلاء أبعاد المقاصد الشرعية، بدءاً من بيان معناها اللغوي والاصطلاحي عند علماء الأصول والمقاصد، مروراً بإبراز أهميتها في توجيه التشريع وضمان مرونته، وانتهاءً ببحث دورها في معالجة القضايا المعاصرة. كما يتناول المقال منهجية الاجتهاد المقاصدي بوصفه وسيلة لتجديد الفقه الإسلامي وإبراز مرونته في التعامل مع تحديات العصر.

فالبحث في المقاصد الشرعية ليس ترفاً فكرياً أو تنظيراً معزولاً، بل هو ضرورة فقهية لتجديد الخطاب الشرعي وصياغة أحكام تعزز الخير العام وتحفظ جوهر الشريعة السامي ومبادئها النبيلة.

MANAR AL ISLAM

المحور الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمقاصد الشرعية- الأهمية:

التعريف اللغوي للمقاصد:

كلمة «المقاصد» مشتقة من الجذر الثلاثي «ق-ص-د»، الذي يدل على التوجه نحو غاية محددة باعتدال وتوازن. يقول ابن فارس: «الْقَصْدُ يدل على استقامة الطريق واعتداله.¹» ويفهم من هذا التعريف أن القصد يعبر عن نية واضحة للسعي نحو هدف بعينه، خالية من الغلو أو الإفراط.

هذا المفهوم يتضح أيضاً في كتابات اللغويين:

الشواهد القرآنية واللغوية:

يتكرر استعمال «القصد» في القرآن الكريم بمعنى التوجه أو السلوك المعتدل، كما في قوله تعالى:

{ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ }²، أي أن الطريق المستقيم، الذي يُرشد إلى الله، هو الطريق المقصود والمعتدل.، يقول العلامة محمد الطاهر بن عاشور القصد: استقامة الطريق، وقع هنا وصفاً للسبيل من قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنه يقال: طريق قاصد، أي مستقيم.³

{ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ }⁴، أي سر باعتدال وتوازن دون غلو أو بطء، يقول العلامة محمد الطاهر بن عاشور: ارتكب القصد.⁵

ويستخدم العرب في كلامهم:

«قَصَدَ فلانُ الشيءَ» بمعنى توجه إليه.

«فلان قاصد» أي معتدل في أمره.

1- ابن فارس: «معجم مقاييس اللغة»، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ج 5، ص 21

2- سورة النحل الآية 9.

3- محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1393 هـ) التحرير والتنوير، دار سحنون - تونس، الطبعة الأولى 1404 هـ / 1984 م ج 15، ص 112.

4- سورة لقمان الآية: 19.

5- التحرير والتنوير، ج 22، ص 169.

تطبيق المعنى اللغوي على المقاصد الشرعية:

من خلال المعاني اللغوية، يتبين أن «المقاصد» تشير إلى الغايات والنيات التي تتوجه الشريعة إلى تحقيقها بما يضمن مصلحة الإنسان. فكما أن القصد في اللغة يعني النية الواعية والاعتدال في التوجه، كذلك المقاصد الشرعية تهدف إلى تنظيم الحياة الإنسانية وفقاً لقواعد تحقق التوازن بين الروح والمادة، والفرد والمجتمع. يقول العلامة محمد الطاهر بن عاشور في تفسير قول الله تعالى ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ لما ذكرت نعمة تيسير السبيل الموصلة إلى المقاصد الجثمانية ارتقى إلى التذكير بسبيل الوصول إلى المقاصد الروحانية، وهو سبيل الهدى، فكان تعهد الله بهذه السبيل نعمة أعظم من تيسير المسالك الجثمانية، لأن سبيل الهدى تحصل به السعادة الأبدية.¹

التعريف الاصطلاحي للمقاصد الشرعية:

عند الأصوليين، يعتبر مفهوم المقاصد الشرعية أساساً لفهم الغايات التي وضعتها الشريعة لتحقيق مصالح العباد في الدين والدنيا، بما يتماشى مع الحكمة الإلهية في التشريع.

وتعرف المقاصد بأنها: «الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة، وأثبتتها في الأحكام، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان ومكان»². وفي هذا السياق يقول الإمام الغزالي (ت 505هـ) (وهو الذي كان من أوائل من صاغ مفهوم المقاصد بشكل واضح: «إن مقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم»³). وأضاف أن هذه الكليات الخمس تعتبر أساس المصالح التي تنبني عليها الأحكام الشرعية. ويقول الإمام الجويني (ت 478هـ) (في البرهان: «من لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة في وضع الشريعة، وهي قبلة المجتهدين، من توجه إليها من أي جهة، أصاب الحق دائماً»⁴).

1- التحرير والتنوير، ج 15، ص 112.

2- محمد مصطفى الزحيلي مقاصد الشريعة الإسلامية، دار القلم دمشق ص 13.

3- أبو حَامِدٍ مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، ج 1، ص 174.

4- أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجُوَيْنِيُّ، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، ج 1، ص 206.

أما الشاطبي (ت 590هـ) (والذي يعد المؤسس الحقيقي لمبحث المقاصد، فيقول: «إن وضع الشريعة إنما هو لمصالح العباد في العاجل والأجل»¹ وأكد على أن المقاصد ليست قاصرة على الكليات الخمس بل تشمل كل حكم يحقق منفعة أو يدرأ مفسدة.

مع تطور الفكر الإسلامي في العصر الحديث، توسع مفهوم المقاصد ليشمل أبعاداً أوسع تتماشى مع تطورات الزمان والمكان.

فالمقاصديون المعاصرون أكدوا على أن المقاصد ليست مجرد أداة لفهم النصوص، بل هي منهجية متكاملة لتوجيه الحياة.

أما الإمام محمد الطاهر بن عاشور (ت 1973م) (الذي يعد من أبرز المحدثين الذين اهتموا بمبحث المقاصد فقد ركز على بُعد الإصلاح في المقاصد، حيث رأى أن تحقيق العدالة والمساواة بين البشر جزء لا يتجزأ من المقاصد. فيقول: «المعاني التي قصد الشارع تحقيقها لصالح الخلق، وهي مقاصد عامة تشمل جلب المنافع ودرء المفاسد، ومقاصد خاصة تختص بفروع الأحكام»²

ووسّع علال الفاسي (ت 1974) (مفهوم المقاصد ليشمل النهوض بالمجتمعات، حيث قال: «أن المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار إصلاحها بصالح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل والعمل، وإصلاح في الأرض، واستنباط لخيراتها وتدبير لمنافع الجميع»³.

من المعالم المنهجية التي يمكن استنباطها من خلال هذه التعريفات أن المقاصد الشرعية شهدت تطوراً منهجياً في تناولها بين العلماء الأصوليين والمحدثين، مما أضفى عليها تنوعاً فكرياً يبرز ارتباطها بالزمان والمكان، فالأصوليون اعتمدوا على ربط المقاصد بالنصوص الشرعية الثابتة، مستنبطين من تلك النصوص الأحكام التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد، وفي

1- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، ج2، ص7.

2- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، ص7

3- علال الفاسي مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ص3

مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية: تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

المقابل، ركز المحدثون على ربط المقاصد بالواقع المتغير، مستفيدين من مرونة الشريعة وقدرتها على استيعاب تطورات الحياة، أما من حيث تناول الكليات والجزئيات، فقد كانت مقاصد الشريعة عند الأصوليين تقتصر بشكل أساسي على الكليات الخمس الكبرى: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

إلا أن المحدثين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، مضيفين أبعاداً جديدة تشمل مقاصد جزئية وتطبيقية تتعلق بقضايا مستحدثة تتطلب أحكاماً شرعية تتماشى مع مستجدات العصر.

وفيما يتعلق بالبعد الإصلاحي والاجتماعي، نجد أن الأصوليين ركزوا على البعد الفقهي المرتبط بالنصوص، بينما وسّع المحدثون مفهوم المقاصد ليشمل مجالات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فقد رأوا في المقاصد أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع الحرص على الحفاظ على جوهر الشريعة وأهدافها السامية.

تبرز المقارنة بين المنهج الأصولي والمنهج الحديث للمقاصد الشرعية التنوع في الرؤية والطرح، مما يعكس قدرة هذا المفهوم على التكيف مع مختلف الظروف. فبينما اهتم الأصوليون بالحفاظ على النصوص الشرعية، فتح المحدثون آفاقاً جديدة لتطبيق المقاصد في سياقات أكثر ارتباطاً بتحديات العصر. هذا التنوع يجعل المقاصد الشرعية أداة أساسية لفهم الحكمة من التشريع الإسلامي وللتفاعل مع التغيرات الاجتماعية والثقافية.

أهمية المقاصد الشرعية في التشريع الإسلامي: المقاصد الشرعية تعد من الركائز الأساسية التي بني عليها التشريع الإسلامي، حيث تمثل الغايات التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها لضمان مصالح العباد في الدنيا والآخرة. هذه المقاصد ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل هي منهج عملي يرسم خارطة لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمجتمع، والاستجابة للتحديات المستجدة عبر العصور.

تحقيق المصلحة العامة: المصلحة العامة هي الغاية الأسمى التي وضعتها الشريعة لضمان صلاح الأمة، حيث تعرف بأنها: «كل ما يؤدي إلى صلاح الأمة في معاشها ومعادها، من جلب المنافع ودفع المفسدات، وفق المبادئ الشرعية».

هذه المصلحة لا تنحصر في مصلحة الفرد، بل تسعى إلى التوفيق بين المصالح الفردية والجماعية لضمان تحقيق العدالة والاستقرار. يقول الإمام الغزالي رحمه الله: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة¹». فالمقاصد الشرعية تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، من خلال حماية حقوق الأفراد وضمان استقرار المجتمع، فعلى سبيل المثال:

في حفظ النفس: تضمن الشريعة حماية الأفراد من الظلم والاعتداء، بينما تسهم تشريعات الحدود والقصاص في تعزيز الأمن المجتمعي.

في حفظ المال: تحمي الشريعة حق الفرد في التملك، مع فرض الزكاة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أن تعزيز العدالة الاجتماعية يمثل محور المصلحة العامة، وهو ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾².

كذلك، تسهم المقاصد في تحقيق الأمن والسلم المجتمعي، حيث تُظهر الأحكام الشرعية المتعلقة بحفظ النفس والعرض والمال دورها في بناء مجتمعات مستقرة وآمنة.

أمثلة تطبيقية للمصلحة العامة:

في مجال العبادات: نجد أن الزكاة ليست مجرد عبادة فردية، بل هي نظام اجتماعي يُعزز التكافل الاقتصادي.

في مجال المعاملات: تحريم الربا والغش يهدف إلى تحقيق عدالة الأسواق واستقرارها.

في مجال العقوبات: الحدود تهدف إلى ردع الأفراد عن الجرائم، مما يضمن الأمن العام.

1- الغزالي، المستصفى: ج 1 ص 287.

2- النحل: 90.

مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية: تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

العلاقة بين المصلحة العامة والكتليات الخمس: الكتليات الخمس، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ترتبط بشكل مباشر بالمصلحة العامة، فهي الأساس الذي تقوم عليه الأحكام الشرعية لضمان استقرار المجتمع، مثل تشريعات حماية الأسرة وتنظيم العلاقات الزوجية، وحفظ الحقوق الفردية والمجتمعية.

أولاً: منهج العلماء في تحقيق المصلحة العامة:

العلماء المقاصديون، مثل: الشاطبي وابن عاشور، أكدوا أن المصلحة العامة هي جوهر التشريع الإسلامي. يقول ابن القيم رحمه الله: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ومصالح كلها وحكم كلها»¹.

ثانياً: تحديات تحقيق المصلحة العامة:

تحقيق المصلحة العامة يواجه تحديات عديدة، منها:

التوفيق بين المصالح المتعارضة: قد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع، مما يتطلب اجتهاداً مقاصدياً لتحقيق التوازن.

مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: مثل العولمة والتكنولوجيا، التي تفرض مستجدات تحتاج إلى حلول شرعية متجددة.

ثالثاً: مرونة الشريعة عبر المقاصد:

مفهوم المرونة ودورها في التشريع: المرونة في الشريعة تعني قدرتها على التكيف مع المتغيرات دون الإخلال بجوهر النصوص الشرعية. يقول الإمام الشاطبي: «إنما تكون الأحكام معتبرة إذا كانت على موافقة المصالح»².

تتيح المقاصد الشرعية هذا البعد المرن من خلال فتح المجال للاجتهاد في ضوء غايات التشريع الكبرى مثل تحقيق العدل، ودفع الضرر، وجلب المصالح.

1- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين: تح: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت ط1-، 1411هـ - 1991م، ج 3 ص14

2- الموافقات، دار المعرفة، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. السعودية: دار ابن عفان، ج1،

تعزيز المرونة عبر المقاصد:

أ. في القضايا المستجدة:

في المعاملات المالية الحديثة، مثل التأمين، ركز العلماء على مقاصد الشريعة لتحقيق العدل ومنع الغرر، فأجيز التأمين التعاوني لتحقيق التكافل.

في المجال الطبي، تم النظر في زراعة الأعضاء من زاوية حفظ النفس، مما أتاح إجازتها بضوابط شرعية.

ب. عبر القواعد الفقهية:

قاعدة الضرورات تبيح المحظورات: تجيز تجاوز بعض الأحكام في حالات الضرورة لتحقيق المصالح الكبرى، مثل أكل الميتة عند المجاعة.

قاعدة المشقة تجلب التيسير: تظهر في الرخص الشرعية كقصر الصلاة أثناء السفر.

ج. نماذج تطبيقية للمرونة عبر المقاصد

في التمويل الإسلامي، تم تصميم عقود حديثة كالمرابحة والإجارة، تحقق العدالة الاقتصادية وتبتعد عن الربا.

في تشريعات الأسرة، يتم النظر إلى مقاصد الشريعة لضمان استقرار الأسرة وتنظيم العلاقات.

د. أهمية الاجتهاد المقاصد:

الاجتهاد المقاصدي يتيح للشريعة مواكبة تطورات العصر دون إخلال بجوهر النصوص. فهو يضمن تطبيق الشريعة في بيئات مختلفة، سواء في المجتمعات المسلمة أو غير المسلمة، ويقلل الاختلافات الفقهية من خلال التركيز على الغايات المشتركة.

هـ. التحديات التي تواجه المرونة عبر المقاصد:

غياب الاجتهاد المؤسسي: الاجتهاد المقاصدي يحتاج إلى مؤسسات علمية متخصصة تقدم رؤى موحدة للقضايا المستجدة.

تأثير العولمة: تفرض مشكلات معقدة تحتاج إلى اجتهاد مقاصدي عميق.

التفسير الخاطئ للمقاصد: هناك تيارات فكرية قد تستخدم مفهوم المرونة لتبرير أحكام تخالف النصوص الشرعية.

وفي خاتمتنا لهذا المحور الأول يمكن القول على المقاصد الشرعية تبرز كركيزة أساسية للتشريع الإسلامي، تجمع بين تحقيق المصلحة العامة والمرونة التشريعية. فهي تمكن الشريعة من التكيف مع التغيرات المتسارعة دون التفريط في القيم الثابتة. ومن خلال الاجتهاد المقاصدي، تبقى الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، قادرة على مواجهة تحديات العصر بحكمة وفعالية، مع الحفاظ على توازن فريد بين الثبات والتطور.

ومرونة الشريعة الإسلامية من أبرز سماتها، حيث تتسم بالقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات دون التفريط بجوهر النصوص الشرعية وأحكامها. حيث تعد انعكاساً مباشراً لفهم المقاصد الشرعية، التي تشكل المفتاح الرئيسي لتحقيق هذا البُعد المرن، من خلال الاجتهاد في ضوء غايات التشريع الكبرى، مثل تحقيق العدل، دفع الضرر، وجلب المصالح.

المحور الثاني: دور المقاصد الشرعية في تعزيز المرونة:

أولاً: التكيف مع القضايا المستجدة:

مع ظهور قضايا جديدة في العصر الحديث، مثل المعاملات المالية الحديثة أو المستجدات الطبية، أصبحت المقاصد الشرعية إطاراً مهماً لتقديم أحكام تتماشى مع الواقع.

المعاملات المالية الحديثة: القضايا مثل التأمين والعملات الرقمية (مثل البيتكوين) تبرز أهمية المرونة التشريعية. فمثلاً في قضية التأمين، رغم وجود تساؤلات حول الغرر والمقامرة، اعتبر الفقهاء التأمين التعاوني مشروعاً لأنه يحقق التكافل ويحفظ المال، بما يتماشى مع مقاصد الشريعة. كذلك في مجال العملات الرقمية تدرس من خلال مقاصد استقرار التعاملات المالية ومنع التلاعب بالثروات لتحديد حكمها الشرعي.

المستجدات الطبية: في قضايا مثل زراعة الأعضاء، أُجيزت هذه العمليات استناداً إلى مقاصد حفظ النفس، بشرط مراعاة الكرامة الإنسانية. وفي التقنيات التناسلية، كأطفال الأنابيب أو الفحص الجيني، يتم الحكم بناءً على مقاصد حفظ النسل ومنع الضرر.

ثانياً: الاجتهاد في النوازل:

النوازل أو القضايا التي لم تكن موجودة في عصر النصوص تُبرز أهمية الاجتهاد المقاصدي. يقول الإمام الشاطبي: «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها»¹.

ثالثاً: المرونة من خلال القواعد الفقهية:

القواعد الفقهية الكبرى تظهر كيف تحقق الشريعة مرونتها بما يتماشى مع مقاصدها: قاعدة الضرورات تبيح المحظورات: عند الضرورة، يمكن تجاوز بعض الأحكام الجزئية لتحقيق غايات أكبر، مثل حفظ النفس أو المال، مثال على ذلك: جواز أكل الميتة في حالات المجاعة لضمان البقاء.

قاعدة المشقة تجلب التيسير: تخفف الأحكام في حالات المشقة، مثال: الرخصة في قصر الصلاة أثناء السفر.

قاعدة دفع المفسد مقدم على جلب المصالح: حيث تقدّم المصلحة العامة على المصلحة الفردية عند التعارض، مثل: منع بعض العقود المالية الحديثة إذا كانت تسبب ضرراً أكبر من النفع المتوقع.

رابعاً: فادج عملية على مرونة الشريعة:

التمويل الإسلامي: من خلال مقاصد الشريعة، تم تطوير عقود كالمرابحة والإجارة التي تحقق العدالة وتحفظ المال مع تجنب الربا.

تشريعات الأسرة: قضايا مثل تحديد سن الزواج أو تنظيم النسل تُبرز مرونة الشريعة من خلال مراعاة مقاصد حفظ النسل وتحقيق استقرار الأسرة.

التكنولوجيا الحديثة: مثل استخدام الرقابة الإلكترونية يتم دراستها وفق مقاصد حفظ الأمن وتحقيق المصلحة العامة.

1- الموافقات ج: 5، ص: 41-42.

خامسا: أهمية الاجتهاد المقاصدي:

مواكبة تطورات العصر: يساعد فهم المقاصد الفقهاء على تقديم حلول مبتكرة ومستمدة من روح الشريعة.

ضمان تطبيق الشريعة في بيئات متعددة: فهم المقاصد يتيح تقديم حلول تناسب مجتمعات متنوعة، سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة.

التقليل من الاختلافات الفقهية: التركيز على الغايات المشتركة بين المذاهب الإسلامية يُقلل من الخلافات الفقهية.

سادسا: التحديات التي تواجه مرونة الشريعة عبر المقاصد:

غياب الاجتهاد المؤسسي: الاجتهاد المقاصدي يحتاج إلى مؤسسات علمية متخصصة لتقديم رؤى موحدة للقضايا المستجدة.

تحديات العولمة: العولمة أفرزت مشكلات معقدة تتطلب اجتهادًا عميقًا يتعامل مع تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية.

التفسير الخاطئ للمقاصد: بعض التيارات الفكرية قد تستخدم مفهوم المرونة لتبرير أحكام تخالف النصوص الشرعية، مما يبرز الحاجة إلى ضبط الاجتهاد المقاصدي بضوابط علمية واضحة.

وفي ختام حديثنا في المحور الثاني عن مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية يمكن القول على أنها تبرز بجلاء عبقرية هذا التشريع الرباني، الذي لم يكن محصورًا في زمان أو مكان معين، بل جاء شاملاً ومتكاملاً، قادرًا على مواجهة تحديات العصر وتحقيق المصالح العامة والخاصة.

لقد أظهرت المقاصد الشرعية قدرتها على أن تكون الإطار الذي يُحقق التوازن بين النصوص الثابتة ومتغيرات الواقع، مما يجعل الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.

تعد المقاصد الشرعية جوهر التشريع الإسلامي وأساس الاجتهاد، حيث تهدف إلى تحقيق الغايات الكبرى مثل العدل، والمساواة، وحفظ النفس، والعقل، والمال، والنسل. هذه الغايات

هي الأساس الذي يضبط الحركة التشريعية في الإسلام، سواء في الأحكام المتعلقة بالعبادات، أو المعاملات، أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد بيّنت الدراسة أهمية الاجتهاد المقاصدي كأداة محورية لفهم الشريعة وتطبيقها بما يتناسب مع تحديات العصر الحديث.

إن التوازن الذي تُحقّقه المقاصد بين النصوص الشرعية والمصالح المتجددة يعكس قدرة الإسلام على تقديم حلول واقعية ومعاصرة لمختلف القضايا. فمن خلال الاجتهاد المقاصدي، استطاع الفقهاء استنباط أحكام تواكب التطورات الطبية، والتقنية، والاقتصادية، وتحافظ في الوقت ذاته على ثوابت الدين ومبادئه الأساسية. هذا التوازن يعتبر ضرورة ملحة في عالم اليوم، الذي يشهد تغيرات متسارعة وتحديات معقدة.

من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المقاصد ليست فقط أداة لفهم النصوص، بل هي منهجية شاملة ترشد المجتهدين والفقهاء إلى تقديم حلول تتلاءم مع القضايا المستحدثة. إنها تمثل البُعد الديناميكي في التشريع الإسلامي، الذي يجمع بين الثبات والمرونة، ليُقدم نموذجًا حضاريًا يُسهم في بناء المجتمعات واستقرارها.

التوصيات:

تعزيز دور الاجتهاد المقاصدي في المؤسسات الفقهية: من الضروري أن تخصص المؤسسات الشرعية والفقهية المزيد من الجهود لتطوير آليات الاجتهاد المقاصدي، بحيث يتمكن من مواكبة تحديات العصر بفعالية.

إعداد برامج أكاديمية لتدريس المقاصد الشرعية: يوصى بإدخال دراسة المقاصد الشرعية كمنهج أكاديمي في الجامعات والكليات الشرعية، وذلك لتعزيز فهم الطلاب لمقاصد الشريعة وأثرها في الاجتهاد والتطبيق.

إنشاء مراكز متخصصة في الاجتهاد المقاصدي: وجود مراكز بحثية متخصصة تُعنى بدراسة القضايا المستحدثة في ضوء المقاصد الشرعية، من شأنه أن يُسهم في تقديم رؤى وحلول عملية تُلبي حاجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

مرونة الشريعة الإسلامية عبر المقاصد الشرعية: تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

ضبط الاجتهاد المقاصدي بضوابط علمية دقيقة: لضمان تحقيق مقاصد الشريعة بشكل صحيح، يجب أن تُوضع معايير علمية تُحدد كيفية الاستنباط من النصوص في ضوء المقاصد الشرعية، لتجنب الوقوع في التفسيرات الخاطئة التي قد تُفضي إلى التفريط أو الغلو. الاهتمام بتحديات العصر الحديث من منظور مقاصدي: يوصى بدراسة التحديات المعاصرة، مثل التغيرات البيئية، والتقنيات الحديثة، والعولمة، من منظور مقاصدي، لتقديم حلول مستدامة تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية.

تعزيز التعاون بين الفقهاء والمفكرين المعاصرين: تحقيق مرونة الشريعة يتطلب تعاوناً بين العلماء المتخصصين في الشريعة والمفكرين في المجالات الأخرى، كالقانون والاقتصاد والطب، لضمان تقديم حلول شاملة ومتكاملة.

خاتمة اجمالية:

ختاماً، فإن المقاصد الشرعية ليست فقط قاعدة اجتهادية، بل هي روح الشريعة الإسلامية وجوهرها، هي التي تظهر حكمة التشريع وعدالته، وتؤكد أن الإسلام دين يُاعي تغير الأحوال والزمان والمكان دون التفريط في ثوابته. إن تطبيق المقاصد الشرعية في حياتنا اليومية يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدالة، ويجعل من الشريعة الإسلامية نموذجاً حضارياً يُحتذى به. ولذلك، فإننا مدعوون جميعاً إلى تعزيز فهم المقاصد والعمل على تطبيقها في مختلف المجالات، بما يُحقق الخير للأمة الإسلامية ولل البشرية جمعاء.

لائحة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة.

أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية.

أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجَوْنِي، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية.

ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.

محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون - تونس، الطبعة الأولى 1404

هـ/ 1984 م.

محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام.

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين،

تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية.

محمد مصطفى الزحيلي، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار القلم - دمشق.

علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي.